أثر التحفظ المحاسبى والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالى المستقبلي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

الدكتور
أحمد محمد شوقي محمد
مدير المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
أثر التحفظ المحاسبى والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

د. أحمد محمد شوقي محمد

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبى، ومستوى أداء الشركات، ومسئوليتها الاجتماعية من جانبي التوزيعات النقدية للمساهمين من جانبي آخر. كما استهدفت الدراسة أيضاً إلى اختيار ما إذا كان أداء الشركات لمسئوليتها الاجتماعية يؤدي لتحسين الأداء المالي للشركات وريحتها المستقبلية. وقام الباحث باستخدام عينة من 30 شركة متدلدة في بورصة الأوراق المالية المصرية لمدة خمس سنوات من 2012 حتى 2011.

وأنشأت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبى والتوزيعات النقدية للاشتراكي، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر مشترك لمستوى التحفظ المحاسبى والتوزيعات على توفير موارد مالية للقيام بأنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات. كما اتضح أيضاً وجود علاقة طبية معنوية بين الأثر المشترك للتحفظ والتوزيعات والأداء المالي المستقبلي للشركات (معبرً عن الربحية المستقبلية للشركات). ولم تدعم نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية والأداء المالي المستقبلي للشركات (معبرً عن الربحية المستقبلية للشركات)، وقرر الباحث ذلك بانخفاض مستوى أداء الشركات المصرية لأنشطة المسئولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبى، التوزيعات النقدية، الأداء الاجتماعي للشركات، الأداء المالي المستقبلي للشركات

1 - مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

E-mail: ahmedmohamedshawki@gmail.com
The relation between accounting conservatism, cash dividends, corporate social responsibility activities and its future financial performance: An empirical study on Egyptian companies listed on stock exchange

Abstract:

This study aimed at examining the relation between accounting conservatism and cash dividends from one side, and the level of corporate social responsibility performance from the other side. The study also examined whether the performance of corporate social responsibility results in improving the future corporate financial performance and their future profitability. The researcher used a sample of 30 companies active in the Egyptian Stock Exchange for 5 years from 2012 to 2016.

The study results showed insignificant relation between the level of accounting conservative, and corporate cash dividends. The study results also revealed a joint effect of the level of accounting conservatism and cash dividend on providing financial resources necessary for performing corporate social responsibility activities. The study results indicated a significant positive relation between the joint effect of the level of accounting conservatism and cash dividend and the future financial performance (measured by future profitability for companies).

The study results also did not support a significant relation between the level of corporate social responsibility activities and the future corporate financial performance; The researcher explained this result by the decreasing level of corporate social responsibility for the Egyptian companies during the study period.

Key words: Accounting Conservatism, Cash Dividends, corporate social responsibility performance, the corporate future financial performance.
1- مقدمة :

يعبر أداء المسؤولية الاجتماعية (1) عن إدارة الشركة لعلاقاتها مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ، بما يتطلب عدالة توزيع ثروة الشركة بين مختلف أصحاب المصالح المختلفة وتتجنب التحيز لأي مجموعات المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى ، وتوفر الموارد الضرورية لتوزن أصحاب المصالح. كما تقوم الشركات التي تمارس نشاطة المسؤولية الاجتماعية بشكل مختلف عن باقي الشركات بتوفير معلومات أكثر فعالية وتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين، وزيادة شفافية التقارير المالية مما يقلل من المخاطر التي تعرض لها تلك الشركات (Francis et al. 2013; Gao and Zhang 2015).

ويشير التحفيز المحاسبي (2) إلى تأجيل الاعتراف بالكمال وتعجيل الاعتراف بالخسائر بما يؤدي لخفض صافي أصول الشركة، أو إجمالي الدخل، وفقًا للأساليب المحاسبة المختلفة (Watts 2003). كما يساعد التحفيز المحاسبي على تخفيض احتمالات وجود توزيعات للثروة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى، وذلك إذا تخفيض التوزيعات النقدية أو الخانات نتيجة انخفاض الأرباح التي يتم الإفصاح عنها (Shoorvarzy et al. 2012 and Mensah et al. 2004).

كما يساعد التحفيز أيضاً على تخفيض مشاركات الوكالة بين المديرين والمساهمين، مثل اختلاف الفضائل لسياسة التوزيعات (من خلال تخفيض صافي الربح)، وكعلاج لعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين بخصوص الأنباء الجيدة والسلبية. كما يتوقع أن يحسن التحفيز المقررين من استغلال أصحاب الأسهم ذوي الأغلبية نتيجة تقيد

(1) تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية أيضاً بأنها: "العمليات مع كل أصحاب المصالح في الشركة والأمور الإخلاقية للشركة، والتي تتجاوز مصالح الشركة والمطالبات القانونية للترويج عن المصالح الاجتماعية للشركة، بما قد يتطلب التضمنة بالأرباح في الأجل القصير لتحسين الأداء في الأجل الطويل."

(2) ينصح التحفيز المحاسبي الكلي لتوفير التحفيز المشرف "وبيعتمد على الأنباء الجيدة والسليبة، بحيث لا يتم زيادة القيمة المتوقعة لسماك الأصول أو صافي الدخل في حالة الأنباء الجيدة، ويتم عن سياسة إدارية مستمرة تخفيضهما في حالة الأنباء السيئة"، بينما يعبر التحفيز غير المشرف (التحفيز السابق أو غير المعتمد على الأنباء) بناء على توفر المخاطر يتم الأصول مثل عدم الأخذ في الاعتبار قيمة الشهرة ومعالجة البحوث والتطوير كمصرفات (2005).
القدرة على التوزيعات، وبالتالي تقليل مخاطر المقرضين الخاصة بدفع توزيعات أكبر للمساهمين، وقبول المقرضين معدل عائد منخفض على القروض مع انخفاض مخاطر التوزيعات (Asemai and Hematfar (2013) and Louis and Urcan (2015)).

واهمت الدراسات المحاسبية بتحليل العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي المستقبلي من جانبي أو نوعهما علاقة التزام الشركات اجتماعياً بزيادة مستوى التحفظ المحاسبي بتباقيرها المالية مما يؤدي لتحسن الأداء المالي المستقبلي (Kurniawan Francis et al. (2013); Feliana and Santoso, (2014); and Wibowo (2009);

(Pyo and and Chetty et al. (2015)) بينما أشارت دراسات محاسبية أخرى إلى أهمية أثر Story and Neves (2015) (Lee (2013); Mousa (2014); التحفظ المحاسبي على تخفيف التوزيعات النقدية للمساهمين مما يؤدي توزيع موارد نقدية مستقبلية مما يمكن على قيام الشركات بأدائها الاجتماعية (مثل القيام بالبرامج النقدية) وبالتالي تحسن سمعة الشركة و أمانها المالي المستقبلي.

وبالتالي ينبغي أن يكون من توقع توفير التحفظ المحاسبي لماوري المالية (نتيجة انخفاض التوزيعات النقدية) وبالتالي القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية بما يدعم الاتجاه الثاني للدراسات، إلا أن أثر القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (مع استخدام سياسات توزيعات نقدية متحفزة) على تحسن الأداء المالي للشركات في المستقبل ما زال مثيراً للجدل بين الباحثين، وهو ما سيقوم الباحث بدراسةه واختباره في الدراسة الحالية.

2- مشكلة البحث:

يمثل التحفظ المحاسبي أحد أهم المعتقدات المحاسبية التي ظهرت مع ظهور علم المحاسبية، وما زالت محل اهتمام الباحثين، لذا أنه من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات (عبد المجيد، 2014). كما يعتبر التحفظ أحد القواعد المستخدمة للقياس مثل قياس الأصول بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، والاعتراف المباشر لمصادر الإعلان والبحث والتطوير، وكلاهما زاد مستوى التحفظ المحاسبي لزيادة احتمال اتباع الإدارة لسياسة توزيعات منخفضة أو عدم القيام بالتزويجت في الأجل القصير (Shoorvarzy et al. (2012) and Francis et al. (2013)).
ويتوقع أن يؤثر انخفاض سياسة التوزيعات المسؤولية (نتائج التحفظ المحاسبي) على توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء الاجتماعي للشركة وسمعة الشركة في السوق، بما قد يؤثر على دعم الآداء المالي للشركة وزيادة قيمتها في المستقبل وإمكانية زيادة التوزيعات النقدية المستقبلية.

وبناء على ما سبق تتضح مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل توجد علاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وسياسة التوزيعات بالشركة؟
- هل يؤدي اتباع سياسة توزيعات منخفضة نتيجة للحفظ المحاسبي، إلى زيادة الاتفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالشركات؟
- هل يؤثر اتباع سياسة متحفظة وتخفيف التوزيعات النقدية على تحسين الآداء المالي للشركات وزيادة ربحيتها المستقبلية؟
- هل يؤدي الاتفاق على منشآة المسؤولية الاجتماعية بالشركات إلى تحسين الآداء المالي ؟
- زيادة الربحية المستقبلية للشركات؟

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضرورة اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة مع ضرورة الإقلاح عن أداء الشركات الاجتماعي تلبية لاحتياجات مختلف أصحاب المصالح، بما يوفر المعلومات الملائمة للشركات والبورصة المصرية والجهات المختصة الأخرى.

كما تتضح أهمية البحث أيضاً على تأثير التحفظ المحاسبي على توزيع ثروة الشركة في الأجل القصير والأجل الطويل في صورة توزيعات أو مفروضات للقيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وبالتالي التأثير على أداءها المالي وربحيتها المستقبلية. وتزيد أهمية البحث أيضاً مع تنامي أهمية أثر اداء انشطة المسؤولية الاجتماعية على دعم مصداقية الشركة وسمعتها وتحقيق ميزة تنافسية، وإمكانية تحسين الآداء المالي للشركة في المستقبل، و بالتالي علاقته مع ربحية الشركة المستقبلية، و قيمة الشركة كل.

و رغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها تضيق فجوة البحث المحاسبي في مجال الأثر المجتمعي لكل من التحوز المحاسبي والتوزيعات النقدية والأداء الاجتماعي للشركات على أداءها المالي المستقبلى، خاصة في الاقتصاديات الناشئة ومنها مصر.
4- هدف البحث:

هـدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوتيعات النقدية من جانب، وأداء الشركات لمسئوليتها الاجتماعية من جانب آخر. كما يهدف البحث أيضاً لتحليل الأثر المشترك للейчас تتبع المحاسبي والتوتيعات النقدية على الأداء المالي المستقبلي للشركات وريحتها المستقبلية. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار ما إذا كان أداء الشركات لمسئوليتها الاجتماعية (مع الاتفاق النقدية على تلك الأنشطة) يؤدي إلى تحسين الأداء المالي المستقبلي، وزيادة الربحية في الفترات المستقبلية.

5- حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث دراسة وتحليل أثر التحفظ المحاسبي على متغيرات أخرى مثل جودة الأرباح وتكرار نسب المال وتطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أو علاقة جودة الإفصاح عن أنشطة المسئوليات الاجتماعية، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث قد يتعرض لكل الموضوعات في حدود ما يخدم الهدف من البحث كما يخرج عن نطاق البحث التطبيق في المؤسسات المالية. نظرا لطبيعتها الخاصة. وأخيراً فإن إمكانية تعميم نتائج البحث مشروط بضوابط اختبار عينة الدراسة.

6- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه وفي ضوء حدوده سيم استكماله على النحو التالي:

1/ تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوفرات النقدية، وانتشار الغير الأول.
2/ تحليل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والتوفرات النقدية، وأداء الشركات لمسئوليتها الاجتماعية، وإدائها المالي المستقبلي، وانتشار باقي فروع البحث.
3/ المتغيرات الرقابية المذكورة على العلاقات محل الدراسة.
4/ نموذج ومنهجية البحث.
5/ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المتوقعة.
1/6 - تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى والتوزيعات النقدية واشتتاق
الفرض الأول:

اهتمت الدراسات المحاسبية بتوضيح تعرف التحفظ، وعلاقة التحفظ مع قرار التوزيعات النقدية وعلاقته بالواقعات الناتجة عن قرار التوزيعات، فركزت دراسة Basu (1997) على التحفظ باعتباره "زيادة درجة التحفظ عند الاعتراف بالأنباء الجيدة كالمكاسب بالمقارنة بالإعتراف بالأنباء السليمة أو الخسراع".

كما أوضحت دراسة Watts (2003) تقسيم هذا التعرف إلى ثلاثة مكونات هي الاعتراف بالمكاسب والخسائر، والتحقيق من هذه الأنباء، وعدم تمثيل التحقق في التوزيعات والخسائر. وأشار إلى أهمية التفسير التعاقدي للتحظ وذي يعبر عن تقليل السلوك الانتهازي للإدارة عند التقرير عن الأرباح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتقليل صفي الأصول بما يقيد سلوك الإدارة في تحديد المكافآت وتوزيع ثروة الشركة على الأطراف المختلفة.

وأشارت هذه الدراسة أيضاً إلى أن التحفظ يساعد على فحص أسباب الخسائر بصورة مبكراً، ولم يركز على المشرووعات ذات صافي قيمة حالية موجبة، وتقيد التوزيعات والمكافآت بما قد يؤثر على الاستثمارات في المستقبل.

كما ركزت الدراسات المحاسبية على اختيار أما استخدم سياسات محاسبية متحفزة على الربحية المستقبلية، وعلاقه مشاكل تعارض المصالح بين المقررين والمساهمين من جانب أو بين المساهمين ذوي الأغلبية والمساهمين الأقلية في الشركة بالنسبة لسياسة التوزيعات.

هدفت دراسة Ahmed and Duellman (2011) إلى تحليل تأثير التحفظ المحاسبى على الربحية المستقبلية، حيث يقدم التحفظ المحاسبى إشارات للمستثمرين عن وجود مشروعات ذات صافي قيمة حالية سلبية ووجود إجراءات تصحيحية سريعة.

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين التحفظ المحاسبى وبنود غير العادية، وعلاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وحجم البنود غير العادية المستقبلية. كما اتضح وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وكل من متوسط العائد على حقوق الملكية ومتوسط نسبة الربحية، مما يفسر تأثر التحفظ المحاسبى على زيادة الربحية المستقبلية والتزامات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية.
كما أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الشركات التي لها تفوق محاسب شرعي أعلى سيكون لها ربحية أعلى لمدة 3 سنوات في المستقبل. وتسق نتائج هذه الدراسة مع مساعدة التحتفظ للمديرين في تحديد المشروعات ذات صافي القيمة الحالية السالبة بصورة وقائية ملائمة.

كما أكدت دراسة (2012) على وجود منافع للتحفظ للمقترنين من خلال تخفيض تكلفة الدين وشروطه. إلا أنها أوضحت أن الشركات التي لها تفوق متوقع سيجد لها مرونة أقل في الوصول لأسواق رأس المال والمستشارين الجدد في الأسهم، كما قد يخفض من كفاءة عقود القروض عند حالة مخالفة شروط الدين. كما يؤثر ارتفاع مستوى التحفظ على انخفاض الاستثمار في المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة إذا توقع وجود قيم حالية سالبة في المستقبل.


وأوضحت هذه الدراسة أن التحفظ المحاسبى يساعد على توفير موارد مالية كافية للشركة بما يقلل من تكلفة الدين وشروطه. وأوضحت الدراسة أنه كلمة زاد مستوى التحفظ المحاسبى؛ إزداد الاعتراف بالخسائر بالمقارنة بالمكاسب، بما يؤدي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وموقعها، وتخفيض مشاكل الرؤية بين المساهمين والمديرين من جانب، وبين حملة الأسهم والمقترنين من جانب آخر. وأوضحت الدراسة أهمية التحفظ كتقنية محاسبية ليس للجانب الأكاديمي فقط ولكن لواضعي المعايير المحاسبية وتحسين عملية التقارير المالية.

ويرى الباحث ضرورة الأخذ في الاعتبار مستوى التحفظ الماليم لظروف كل شركة مثل نظام الحوكمة والملكية المؤسسية للشركة، وتأثير القانونية الخاصة بحماية المستثمرين و البنية التحتية للمحاسبة بما يتنقش مع دراسة (2008). (Kung et al. and Lee(2012))

كما اختبرت دراسة (2012) Shoorvarzy et al. في تعارض المصالح بين المقررين والمساهمين بخصوص سياسة التوزيعات وزيادة درجة التحفظ في التقارير المحاسبية. وتم استخدام تحليل الانحدار القطاعي لـ 120
شركة خلال 9 سنوات من 2007 حتى 2017، وذلك للعلاقة بين التحفظ المحاسبى و
كل من نسبة التوزيعات ونسبة الرفع المالي ومعدل نمو المبيعات وحجم الشركة والعائد
على الأصول.

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عضوية بين تعارض المصالح بين
المتقررين، والمساهمين بخصوص سياسة التوزيعات، ومستوى التحفظ المحاسبى. كما
أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عضوية بين نسبة التوزيعات وانخفاض معدل العائد
على الأصول. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه كلما زادت مشاركة التعارض بين المتقررين
والمساهمين، كلما زاد استخدام التحفظ المحاسبى بجهد تقييد سياسة التوزيعات الحالية
(مع زيادة التوزيعات المستقبلية كلما زاد معدل العائد على الأصول ومعدل نمو المبيعات).

وفي نفس السياق، هدفت دراسة (2014) Moosa إلى اختبار العلاقة بين التحفظ
المحاسبى والتوزيعات النقدية في الشركات المسجلة في بورصة البحرين، ودور التحفظ
الحاسبى في تخفيف التوزيعات النقدية وإدارة مشكلة الوكالة. أوضحت الدراسة أنه
وفقاً لنظريات الوكالة، تلعب التوزيعات دورًا هاماً في إدارة الاختلافات بين المسابرين
والمتقررين نتيجة تأثير التوزيعات في خفض النقدية المتاحة لدفع مستحقات المقررين.

وستستخدم الدراسة شركة مسجلة في بورصة البحرين من عام 2007 حتى
2012، وتم استخدام تحليل الانحدار للعلاقة بين مقياسات التوزيعات النقدية (مثل نسبة
التوزيعات النقدية لصافي الدخل أو لسعر السهم أو التوزيعات النقدية لكل سهم)،
وعلقتها مع قياس التحفظ المستخدم بواسطة دراسة (1997) Basu الخاص
بلاسية سعر السهم للأرباح الجيدة والسيئة، مع الأخذ في الاعتبار حجم الشركة ونسبة
رفع المالي.

ودعمت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين التحفظ المحاسبى والتوزيعات
(باعتبار التحفظ المحاسبى آلية لعلاج مشاكل الوكالة بين المقررين والمستثمرين)، وذلك
مع وجود أرباح أعلى في الشركات الأكثر تخفيفاً. وأوضحت نتائج هذه الدراسة وجود
منافع للحفظ سواء للمستثمرين والمقررين والمشرعين وإسواق المال في دولة البحرين.

كما هدفت بعض الدراسات المحاسبية في الدول العربية إلى قياس التحفظ المحاسبى
والعوامل المؤثرة عليه. فأشارت دراسة (عبد المجيد 2014) أنه بقياس مستوى التحفظ
المحاسبى باستخدام نموذج الانحدار الخاص بالاستجابة غير المتقارنة لسعر الأصول
تجاة الأخبار السيئة والجيدة المقترح من (1997) Basu على عينة من شركات التأمين
في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية من 2008 حتى عام 2012..
وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ في التقارير المالية في شركات التأمين السعودية، وهو علاقة طردية مع حجم الشركة والملكية المؤسسية لها. وعلاقة سلبية مع مديونية وعمر الشركة. كما أوضحت نتائج الدراسة ضرورة زيادة مستوى التحفظ في التقارير المالية في شركات التأمين السعودية خاصة لحماية الأموال الضخمة لدى تلك الشركات.

كما هدفت دراسة (حسين، 2015) إلى تحليل أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبية، وأثر ذلك على الأداء المالي والسوي للشركات المدرجة بسوق المال المصري.

وتم استخدام عينة من 62 شركة مساهمة مدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية من 2012 حتى 2014 ( لمدة 3 سنوات). وتم قياس التحفظ المحاسبى بنسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة (باعتبار المتغير المستقل في الدراسة) كما تم استخدام كل من حجم الشركة (ماساً بالלוגارتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة)، ونسبة الرفعةundi المالي ( نسبة إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة)، وحجم المبيعات ( اللوغارتم الطبيعي لإيراد المبيعات) وعمر الشركة (النوات) ونوع الصناعة (متميز وهمي باختيار القيمة 1 إذا كانت الشركة صناعية، و 0 آخرين) (صرف) بخلاف ذلك (باعتبارها المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن خصائص الوحدة الاقتصادية).

وأشارت نتائج الدراسة التخطيطية إلى تزايد مستويات التحفظ للشركات الممثلة في عينة البحث خلال فترة الدراسة. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجب جوهري بين حجم المبيعات ونوع الصناعة ونسبة الرفعةundi المالي ومستوى التحفظ المحاسبى. كما اتضحت وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم ومدى الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى. ولم يختلف أثر مستويات التحفظ المحاسبى وحجم ومدى الشركة على معدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق المساهمين. وتوضح نتائج هذه الدراسة أيضًا استخدام التحفظ المحاسبى حل المشاكل بين المقررين وأصحاب الأصول، ويعتمد وضح أثر التحفظ المحاسبى على ربحية الشركة (ماساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق المساهمين).

وفي نفس السياق، اهتمت دراسة (Bradford et al., 2017) باختبار أثر التحفظ المحاسبى في تخفيف المشاكل بين المقررين وأصحاب الأسهم وتأثيرها على سياسة
التوزيعات النقدية (مع تطبيق معايير التقرير المالي الدولي). تتم اختيار عينة من الشركات الصينية من عام 2000 حتى 2011. وأوضحت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبى يخفض من التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين بما أن تخفيف المشاكل حول حمل الأصول والمقرضين. أشارت نتائج الدراسة أيضاً أن التوافق مع معايير التقرير المالي الدولي في الصين أدى لتخفيف دور التحفظ المحاسبى على سياسة التوزيعات نتيجة لتخفيف مستوى التحفظ المحاسبى في الشركات المسجلة في الصين.

كما أتراجعت الدراسات المحاسبية أيضاً لتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وعلاج الاختلافات بين المساهمين ذوي الأغلبية وذوي الأقلية، وأثرها على التوزيعات النقدية للشركات. فقد ركزت دراسة (Wu 2011) على فحص العلاقة بين نسبة ملكية المساهمين الأكبر وتفاصيل المحاسبى في الشركات المسجلة في بورصة الصين من 2001 حتى عام 2005. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة ملكية المساهمين الأكبر لها علاقة عكسية مع التحفظ المحاسبى (وذلك مع السبطة على حجم الشركة ونسبة المدينية). فكما زاد تأثير المساهمين الأكبر حجماً، كما زاد تبني سياسات محاسبية أقل تحفظ تزيد من الأرباح، وذلك لتحقيق رؤى المساهمين الكبار بدلاً من أن تتكسر الحقائق الاقتصادية لعمليات المشروع. ويؤدي انخفاض التحفظ المحاسبى إلى تخفيف المحتوى الإخلاسي للأرباح المفصَح عنها (خاصة بالنسبة للأبناء الصغيرة) للمستثمرين الخارجيين بما يقل من جودة التقارير المالية.

وفرضت الدراسة أيضاً انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية للشركات التي بها نسبة ملكية المساهمين الأكبر بتغيره هؤلاء المستثمرين في استغلال منافع المعلومات، ووجود حافز أقل للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة مثل وجود خسائر متوقعة للشركة.

كما هدفت دراسة (Ratnadi et al. 2013) إلى اختبار أثر التعارض بين مصالح الأغلبية وأقلية المساهمين على سياسة التوزيعات في حالة استخدام سياسات محاسبية متحولزة. تم التركيز على مشاكل الوكالة من النوع الثاني في حالة سيطرة المساهمين ذوي الأغلبية على الإدارة والتفاوض مع المساهمين ذوي الأقلية بخصوص سياسة التوزيعات. في سبيل المساهمين ذوي الأغلبية تخفيف التوزيعات نتيجة وجود أثر ضربي لهذه التوزيعات بالنسبة لذوي الأغلبية وزيادة قيمة الشركة، بينما يفضل
المساهمين ذوي الأقلية توزيعات اكبر (تفضيل ضريري أقل). وتم القيام باختبار الشركات المسجلة في بورصة إندونسيا (303 شركة) والتي تصنف بتلك الملكية للمساهمين (السيطر على الشركة المساهمين ذوي الأغلبية وليس الإدارة كما في حالة الملكية المشتركة).

وأشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض التوزيعات، أو عدم قيام هذه الشركات بدفعة تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال وتعظيم قيمة الشركة. واتضح كلمة زاد مركز الملكية زاد الميل للسياسة المحافظة وتخفيف التوزيعات، وذلك بالمقارنة بحالة تشتم الملكية والتي تكون التوزيعات أعلى. وتدعم نتائج هذه الدراسة وجود مشاكل الوكالة من النوع الثاني واستغلال المساهمين ذوي الأغلبية حقوق التصويت بفرض سياسات محاسبية محظورة وتخفيف التوزيعات.


وأوضحت الدراسة أن التحفظ الالي منخفضة التكلفة لعلاج مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين (مشاكل الوكالة من النوع الأول) أو بين أصحاب الأسهم ذوي الأغلبية وذوي الأقلية أو حالة الدين (مشاكل الوكالة من النوع الثاني). وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى والتوزيعات المستقبليه، وذلك في حالة وجود معدلات نمو مرتفعة لأرباح الشركة وزيادة قوة تصنيفها الائتماني. كما اتضح أنه كلما زادت نسبة المحكمة في الشركة انخفضت الحاجة لسياسة محظورة بما يخفض من أثر التحفظ على التوزيعات.

وبناء على الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الأول: يؤثر مستوى التحفظ المحاسبى على التوزيعات للمساهمين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
1/2 - تحليل العلاقة بين مستوى التحفيز المحاسبي و التوزيعات النقدية، وإدآء الشركات لانشطة المسؤولية الاجتماعية، وإدآءها المالي المستقبلي، واستطاق باقي فروع البحث:


وتم اختيار عينة من 21 بنك إندونيسي من 2003 حتى 2007، وت يستخدم تحالف المحتوى لتقارير المالية لقياس مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك مع وجود إفصاح إزاملي محدد من الحكومة الإندونيسية للشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وقدت الدراسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة جوانب رئيسية وهي:

1- الجوانب البيئية وتشمل السياسات البيئية للشركة وإدارة البيئية وسياسات الحفاظ على الموارد البيئية.

2- الموارد البشرية وتتضمن صحة العاملين و الأمان ومراقبة تدريب العمالة.

3- المنتجات والخدمات وتتضمن جودة المنتجات وشكاوى العملاء.

4- نشاط دعم المجتمع وتتضمن التبرعات الخيرية وأنشطة تعليم المجتمع، ودعم الصحة العامة والرياضة.

وتم قياس التحفيز المحاسي بالاعتماد على الانخفاض في المستحقات الاختيارية.

فكلما زاد التحفيز المحاسي انخفضت المستحقات الاختيارية (وفق نموذج Jones).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإندونيسية في المتوسط متحفظة في التقارير المالية لتلك البنوك، بينما لم يتضح وجود علاقة جوية بين التحفيز المحاسبي والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في إندونيسيا. وفسر الباحثان هذه النتائج بأن التقرير عن المسؤولية الاجتماعية ناتج بدرجة أساسية من التشريعات الحكومية، ولا يوجد حافز خاص للإفصاح الاختياري عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بصورة اختيارية.
وفي نفس السياق، أوضحت دراسة لبدوي (2011) إمكانية تقسيم الأداء البيئي والإجتماعي إلى المؤشرات التالية:

- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: يشمل تكاليف الأنشطة المرتبطة بأداء المناشأة لحماية أفراد المجتمع الذي يعمل به داخل نطاقها الجغرافي مثل تكاليف أنظمة الحماية من تلوث الهواء والمراعيات وتلوث المياه.

- مؤشر الأداء الاجتماعي للمعاملين: يشمل تكاليف الأنشطة الخاصة بخلق حالة وانتماء العاملين والاهتمام بالاحتياج THEMEME بهما وتقديم الدعم والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدمتهم.

- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: يتضمن تكاليف كافة الأنشطة التي تهدف لخدمات المجتمع والمؤسسات الاجتماعية مثل البرامج والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضة والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية.

- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير المنتج: يشير كافة تكاليف الأنشطة التي تهدف لخدمة العملاء مثل تكاليف الرقابة على جودة المنتج وتكييف البحث والتطوير وخدمات ما بعد البيع والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء.

كما قسمت دراسة (Fatma et al. 2014) أبعاد قياس المسؤولية الاجتماعية إلى خمسة أبعاد (تشمل 41 عنصر) وتشمل خدمة العملاء، و توفير مساعدة العملاء، و العلاقة مع العاملين، خدمة المجتمع ككل، و مشاريع حملة الأشهر وأوضحت هذه الدراسة من خلال اختبر أهمية التحسينات في البنوك في ماليزيا، أهمية أبعاد خدمة العملاء، و توفير مساعدة العملاء وسماحة البيئية، و العلاقة مع العاملين.

وقد أشارت إلى ضرورة تحديد مدى زمني طويل الأجل لتحليل التغيير في اتجاه أنظمة المسؤولية الاجتماعية لبيان أثرها على العلاقات مع أصحاب المصالح المختلفة في الشركة.

ويرجى الاعتقاد أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في أغلب الدول النامية تعتمد على الإفصاح الإلزامي مع وجود نقص في الإفصاح الاختياري عن أنظمة المسؤولية الاجتماعية بما يؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

كما هدفت الدراسات المحاسبية أيضاً لتحليل اختبار العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات وأداءها المالي في الأجل القصير والطويل، هدفت دراسة (Francis et al. 2013) إلى اختبار العلاقة بين الأداء الاجتماعي باعتباره مثالاً للتوزيع الغادل للثروة بين أصحاب المصالح المختلفة بالشركة، و أن المحافظ المحاسب. 
وأشارت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تتم بمثابرة كبيرة مع أرباب المصالح المؤثر على أنشطة المنشأة من عامليين أو حملة أسهم أو موردين أو مقرضين. كما أوضحت الدراسة أهمية التحفظ المحاسبى وذلك من جانب الاعتراضات الخاصة بتأثيرها على تخفيض قيمة الأصول وصغى الدخل مما يؤدي على خفض شفافية التقارير المالية، وتأثيرها على صعوبة قياس القيمة الاقتصادية للشركات. وأوضحت الدراسة أيضًا وجود مواقف التحفظ المحاسبى من خلال تخفيض قدرة الإدارة على المبالغة في قيمة الإيرادات وتحويل ثروة الشركة للمينين والمساهمين على حساب أصحاب المصالح الأخرى، والتقليل من المبالغ المدفوعة الزائدة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى.

وقام الباحثون باستخدام تحليل الانحدار بين الأداء الاجتماعي (مؤشر عناصر القوة والضعف في الأداء الفني والتنظيمي بالشركة)، وكل من قياس التحفظ المحاسبى (نسبة مصاريف البحث والتطوير والإعلانات والتغليف من طريقة FIFO إلى صافي الأصول التشغيلية)، ونوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة، وميتوترات رابية مثل حجم الشركة ونسبة المديونية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة بين التحفظ المحاسبى ووجودة الأداء الاجتماعي (قوة الأداء الاجتماعي) بما يدعم فلادمة التحفظ المحاسبى كعبيلة محاسبية ملائمة بالمقارنة بالاتجاه السائد في معايير التقرير المالي الدولية نحو القيمة العادلة.

وتتم قياس مستويات التوتر التشغيلي بالفرق بين النماذج المستخدمة (الإحاثك – التوتر في العملاء + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المقدمة – التوتر في الضرائب المستحقة – التوتر في الموردين).

وتم استخدام عينة من الشركات المسجلة في بورصة كوريا الجنوبية من 2004 حتى عام 2010 مع استبعاد المؤسسات المالية. وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين التوترات (كمؤشر على الأداء الاجتماعي) والحفاظ الاجتماعي (وفقًا لكلا المقياسين).

بما يعني أنه كلما زاد مستوى التوترات لجودة التقارير المالية أزداد مستوى التوترات النقدية. وأشارت نتائج الدراسة أيضًا إلى وجود علاقة عكسية معينة بين التوترات وإدارة الأرباح مع زيادة الإفصاح الاجتماعي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وتظهر نتائج الدراسة أن زيادة مصاريف التوترات تؤدي إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي زيادة جودة الأرباح الاجتماعية.

وقد يلاحظ بين التوزيعات النقدي وجودة الأرباح في الشركة، ولم يتضح وجود علاقة بين التوزيعات غير العادية وجودة الأرباح. ويشير ذلك دافع الشركات للقيام بالعائدات مثبطًا يثير على علاقة الأرباح. وأشارت نتائج الدراسة أيضًا إلى زيادة الإفصاح الاجتماعي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية (بمقياس عدد صفحات التقرير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية) وزيادة مصاريف التوترات الاجتماعية.

كما هدفت دراسة Santoso and Feliana (2014) إلى فحص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في 800 شركة مقيدة في بورصة إندونيسيا من 2000 حتى 2013 بناءً على أداء الأسعار السوقية للأوراق المالية. تم استخدام طريقة تحليل المحتوى للتقارير المالية وبناءً على إطار GRI للفحص عن أداء الأنشطة الاجتماعية والبيئية.

وأشارت هذه الدراسة إلى أهمية نشاط التقرير عن المسؤولية الاجتماعية مثل تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة المختلفة بالشركة ودعم مصادر الشركة ودعمها لتحقيق ميدة تنافسية، مما يؤدي لتحسين الأداء المالي للشركة في المستقبل.

وتتطلب تحقيق الائتمان المتبادل بين محتوى تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركة، مع الأخذ في الاعتبار حجم الشركة والنمو.

---

1 - يتم قياس إجمالي المستحقات بالفرق بين الأرباح وصافي الديون الفائدة من العمليات التشغيلية (Shi ,L. and H. Zhang, 2011)
وصنف هذه الدراسة الأداء الاجتماعي إلى الأداء الاقتصادي والأداء البيئي وجوانب الأداء الاجتماعي (مع تقسيمه أيضاً إلى أربعة جوانب هي ممارسات العمل وحقوق الإنسان وخدمات المجتمع ومسؤولية المنتج). وشملت هذه العناصر 79 عنصر تتفق مع مبادرة الإفصاح GRI.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركة حتى فترة مالية تالية، وتؤثر إيجابي للأداء المالي للشركة على القيام بنشاط والتقلير عن المسؤولية الاجتماعية لمدة سنتين تاليتين للتقلير المالي.

كما أضح وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وتقلير المسؤولية الاجتماعية وآثرها المستقبلية. وقعت الدراسة العلاقة الإيجابية بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركة على أساس أن لتلبية احتياجات أصحاب المصالح بطول قدرات جديدة لإدارة الموارد الشركة بصفة وفعالية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، وتحسين صورة الشركة وتحقيق مصالح أصحاب المصالح الأخرى (بما يتفق مع نظريات أصحاب المصالح).

كما تتفق نتائج الدراسة مع نظرية موارد الراكدة والتي تؤدي استقلالها إلى زيادة الأداء المالي الإيجابي للشركة في الأجل الطويل، دون الحاجة إلى الحصول على موارد إضافية. وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة معنوية بين سعر السهم في الأجل القصير وأداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية (نتيجة اهتمام المستثمرين بالربحية في الأجل القصير)، بينما يؤثر الأداء الأنشطة الاجتماعية على تحسن الربحية وأسعار الأسهم في الأجل الطويل.

كما هدفت دراسة (2014) Qiu et al. إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي والإفصاح الاجتماعي وربحية الشركات. وتم اختيار عينة من 129 شركة أمريكية من عام 2000 حتى 2009 مع استبعاد المؤسسات المالية. وأشارت الدراسة أن الشركات التي لديها إفصاح اجتماعي أعلى لديها قيم سوقية للأسهم و معدلات نمو أعلى من المتوقع للتفاوت التقدير لهذه الشركات. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نظرية الموارد الراكنة للشركة ونظرية الإفصاح الاختياري، بما يعني أن الشركات التي لها موارد اقتصادية زائدة يمكن استقلالها في الأنشطة الاجتماعية للشركة بما يؤدي لصافي منافع اقتصادية إيجابية للشركة (خاصة مع تنوع مجموعات أصحاب المصالح المختلفة في الشركة مثل الموظفين والعاملين والحكومة).
كما تتفق أيضاً نتائج الدراسة مع نظرية الإفصاح الاجتماعي والتي تشير إلى أن الشركات التي لها أداء بيئي واقتصادي متوقع لديها حافز أكبر وموارد لزيادة الإفصاح البيئي خاصة مع توفر الموارد المالية للقيام بذلك. كما تضح زيادة أهمية الإفصاح البيئي الاجتماعي الأكثر شمولاً بدافع تحسين سمعة الشركة، الحصول على مزايا تنافسية مثل استبقاء جودة رأس المال البشري وولاء العاملين والمرونين وزيادة مبيعات الشركة.

كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن الشركات ذات الربحية الأعلى لها إفصاح بيئي واجتماعي وقيم سوفية أعلى مع توقع نمو التدفقات النقدية في المستقبل بصورة أكبر.

مع زيادة الدخل المتبعي لهذه الشركات وانخفاض تكلفة رأس المال لها.

ويزيز البحث اقتصاد نتائج هذه الدراسة مع أهمية الإفصاح البيئي والاجتماعي خاصة في الدول المتقدمة نتيجة اهتمام المستثمرين ودعمهم للشركات التي تقوم بمستوياتها الاجتماعية بتقديم الأموال اللازمة لتحمل تكلفة رأس مال منخفض، بما يدعم نمو التدفقات النقدية المستقبلية لهذه الشركات.

كما أشارت دراسة Huang and Watson (2015) إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتضمن مجموعة واسعة من الأنشطة (البيئية و الخاصة بالحكومة، و الوباسات مع الموظفين، و حقوق الإنسان، والقضايا الخاصة بالمنتج) بما يؤثر على مدى واسع من أصحاب المصالح بصورة إيجابية و سلبية. وناقش هذه الدراسة محددات المسؤولية الاجتماعية مثل حواره أصحاب المصالح الخارجيه و اهتمامات الشركة، وعلاقاتهم مع الاستراتيجية البيئية للشركة، و مدى التنافس على جودة المنتج والسعر. يؤثر أصحاب المصالح على اختيار الشركة للمؤسسات البيئية الهامة، وذلك من خلال ضغوط السوق والمجتمع على استراتيجية الشركة البيئية ونظام الرقابة الإدارية البيئية بالشركة.

وأوضحت نتائج الدراسة تأثير أنشطة المسؤولية الاجتماعية على سمعة الشركة وعلامة التجارية وربح العالاء الجيد والموظفين الأكفان، وزيادة الربحية وقيمة الشركة في الأجل الطويل. كما أوضحت الدراسة أيضاً وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح، وذلك من خلال الانتشار في الاستحقاقات الاجتماعية وانخفاض تكاليف الضريبة عند أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية. كما انتهج اقتصاد تكلفة رأس المال للشركات التي تقوم بأداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وذلك نتيجة التحسن في سمعة الشركة و ربح محللين ماليين ومستشارين مؤسسين بدرجة أكبر بما يزيد من قيمة الشركة. كما أشارت نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح البيئي الاجتماعي يزيد من جودة إفصاح الشركة كل، بما يزيد أيضاً من قيمة الشركة كل.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تمهد الدخل لم يؤدي إلى زيادة في قيمة الشركة، بما يشير إلى عدم تقديمه للمشاركيين في سوق الأسهم مكافئ للشركات التي تقوم بتمهد الدخل.

كما أظهر أن زيادة أنشطة المسؤولية الاجتماعية يدعم العلاقة بين عوائد الأسهم والأرباح المحاسبية بما يشير لفترة انتهاء الإفصاح عن أنشطة الشركة الاجتماعية أو الأخلاقية.

وقدت هذه الدراسة أداء للمحللين الماليين والمساءلة لتحديد الشركات التي لها درجات مختلفة من القيمة الملمحة للمعلومات الخاصة بالفقهية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تحت أنشطة المسؤولية الاجتماعية تركز على استقرار ونمو تدفق الدخل المستقبلي بما يؤدي لمكافآت المستثمرين في سوق الأوراق المالية لتلك الشركات في صورة علاوة في أسعار الأسهم وزيادة قيمة الشركة.


وأوضح الدراسة وجود محددات للإفصاح الإخباري عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وهي ربحية الشركة وقوتها التمويلية و الاهتمام من جانب المحللين الماليين لأنواع هذه الشركة، ومستوى الحوكمة بالشركة ومدى وجود سياسات بيئية أو اجتماعية تنطلق إفصاحات إخبارية أكبر. وأوضحت الدراسة أيضا، إلى وجود ارتباط إيجابي بين الشركات التي تهدف أن تميز نفسها في جانب الأنشطة الاجتماعية بالمقارنة باقي الشركات، ومستوى الإفصاح الإخباري عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية (بما يتفق مع نظرية الإفصاح الإخباري). كما أوضح أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يرتبط بزيادة شرعية الشركة المدرجة من المستثمرين، وتخفيف احتمالات بيع المستثمرين لأسهم الشركة نتيجة الصدمات الخارجية السلبية.
كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وضوح أثر الإفصاح الاجتماعي عن المسؤولية الاجتماعية على أداء الأسهم. نتيجةً لذلك، أثرت نتائج المستثمرين صغر حجم الاستثمار والتعامل السلوكية النتائج للمستثمرين.


وتم استخدام تحليل الانحدار لصناعات مختلفة، واختبار إلى عدم وجود اختلافات معنوية في الأداء المالي نتيجة أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وفسر الباحثون نتائج هذه الدراسة بتركيز المستثمرين في جنوب أفريقيا على الأداء المالي في الأجل القصير، وذلك مع تأثير أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي طويل الأجل للشركات المشتركة في مؤشر الاستثمار الاجتماعي في جوهانسبرج.

كما أوضحت دراسة Story and Neves (2015) الاجتماعية ليست فقط لتحقيق ميزة تنافسية للشركة ولكن كاستراتيجية ضرورية لبقاء الشركة (بالرغم من تكلفتها) وحصول عدد قليل من الشركات على منافع من تطبيق هذه الاستراتيجية.

وأشارت الدراسة إلى اختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح حول أهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتآثراتها على البيئة. قضايا وطويلة الأجل، ومدى قدرة الشركة على الاستفادة من أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وأشار الباحثون أيضاً إلى أهمية ادراك أصحاب المصالح بأهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتفعيل المخاطر التي تواجه الشركة (أوأنشطة استبدالية لمواجهة ضغوط أصحاب المصالح المختلفة بالشركة).

كما أوضحت نتائج الدراسة أهمية دوافع القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتآثراتها على سلوك العملاء، ومن ثم، ثقة أصحاب المصالح في الجانب الخيري لذات الشركة. كما اثنا أهمية خلق حواجز ذاتية للعاملين في الشركة لذات أنشطة المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية خاصة بالاستثمار في الشركة.

وفي هذه السياق أيضاً، قام (2015) باختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركة والأداء المالي للشركات، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الميزانية...
التنافسية للشركة وسمعتها ورضاء العاملة كعوامل وسيلة في العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركة.

وتم اختيار عينة من 205 شركة إيرانية لتحليل العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركة. وتم اعتبار أن أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية غير مباشر على تحسين أداء الشركة، وذلك من خلال تحسيس سمعة الشركة وميزتها التنافسية وتحسين مستوى رضا العاملة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين أداء الشركة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية وأدائها المالي غير جوهري لارتباط هذه العلاقة بعوامل وسيلة متبادلة لم ت تعرض لها الدراسات السابقة، ولتعد العلاقة بين أداء الشركة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية وأدائها المالي.


كما اتضح وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المستقبلي للشركة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (مثل التبرعات النقدية) والإفصاح عنها يعتبر استراتيجية أعمال مفيدة في الدول النامية مثل الصين، وأوصت الدراسة بتبنية الهيئات الحكومية لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها، وتعزيز إدراك المشاركين في السوق عن أثرهم لمتتافع هذه الاستراتيجية.

بناء على الدراسات السابقة، يمكن اشتقاق الفرض التالية:

الفرض الثاني: يؤثر مستوى التحفيز المحاسبس على مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير إيجابي مشترك للأثر المشترك للتحفيز المحاسبس والتوزيعات على المساهمين على الأداء المالي المستقبلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
الفرض الرابع: يوجد تأثير إيجابي لأداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

3/3- المتغيرات الرقابية المؤثرة على العلاقات محل الدراسة:


كما أوضحت دراسة (2013) وجود علاقة طردية بين مستوى الأداء الاجتماعي للشركات، وحجم الشركة. بينما أشارت دراسة (Cheng2016) وجود علاقة طردية بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ومعدل العائد على الأصول، وعكسيًا مع معدل الربح المالي وحجم الشركة.

وبالاتناسي مع الدراسات السابقة عرضها، أعتمد الباحث على كل من حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول ونسبة الربح المالي كمتغيرات رقابية مؤثرة على العلاقات محل الدراسة.
6/4- نموذج ومنهجية البحث:

يستعرض الباحث في هذا الجزء من البحث أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، والتصميم البحثي متضمناً نماذج الدراسة وتقسیم وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ومناقشة نتائج البحث الوصفية، واختبار الفرض، وأخيراً نتائج البحث، والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

6/4-1- أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، ومن ثم تقييم العلاقة بين التحفظ المحاسبی ومستوى التوزيعات النقدية، ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية، و أداء المالي المستقبلي للشركات (مع التركيز على ربحية الشركة المستقبلية). كما سيتم اختبار ما إذا كانت هذه العلاقات تتأثر ببعض المتغيرات البقابية، خاصة حجم الشركة، وربحية الشركة، نسبة الرفع المالي.

6/4-2- مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وتم استخدام عينة من 30 شركة(1) متساوية ومسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية من 2012 حتى 2016 لمدة 5 سنوات. وتم تقسيم عينة الدراسة وفقاً للقطاعات التالية، كما يتضح بالجدول التالي:

---
1- تم الإشارة إلى أسماء الشركات وقطاعاتها في ملحق البحث (1).
<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد شركات العينة في كل قطاع</th>
<th>اسم القطاعات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>6 شركة</td>
<td>قطاع التشغيل ومواد النقاشه</td>
</tr>
<tr>
<td>6 شركة</td>
<td>قطاع الكهرباء</td>
</tr>
<tr>
<td>4 شركة</td>
<td>قطاع الأغذية والمشروبات</td>
</tr>
<tr>
<td>3 شركة</td>
<td>قطاع الاتصالات</td>
</tr>
<tr>
<td>3 شركة</td>
<td>قطاع العوارض</td>
</tr>
<tr>
<td>2 شركة</td>
<td>قطاع الخدمات المالية (باستثناء البنك والتأمين)</td>
</tr>
<tr>
<td>2 شركة</td>
<td>قطاع المنتجات المنزلية والشخصية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 شركة</td>
<td>قطاع الموارد الأساسية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 شركة</td>
<td>قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات</td>
</tr>
<tr>
<td>1 شركة</td>
<td>قطاع الغاز والبنزين</td>
</tr>
<tr>
<td>1 شركة</td>
<td>قطاع السياحة والترفيه</td>
</tr>
<tr>
<td>30 شركة</td>
<td>إجمالي الشركات</td>
</tr>
</tbody>
</table>

6/3/4- التصميم البحثي:

سيعرض الباحث في هذه الفرعية نماذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها وذلك كما يلي:

6/4/3/4- نماذج الدراسة:

سيتم التحقق من العلاقة بين الأثر المشترك بين التحفظ المحاسبي ومستوى التوزيعات النقدية من جانب، ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية من جانب آخر، كما تم دراسة واختبار أثر أداء الشركات ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي المستقبلي، ودراسة واختبار أثر المتغيرات المرتبطة على العلاقات محل الدراسة. واعتماد الباحث على استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Francis et al., 2013; Chetty et al., 2014; Santoso & Feliana, 2014; Mousa 2014)، ومن ثم تظهر نماذج الدراسة على النحو التالي:
النموذج الأول: ويتم على تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بهدف اختبار الفرض الأول في الدراسة:

\[ \text{Divd}_t = a_0 + B_1 \text{Cons} + B_2 \text{Size}_t + B_3 \text{ROA}_t + B_4 \text{Lev}_t + e \]

النموذج الثاني: ويتم على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للدراسة، وذلك كما يلي:

\[ \text{Soc paid}_t = a_0 + B_1 \text{Cons}_t + B_2 \text{Cons}_t \times \text{Divd}_t + B_3 \text{Size}_t + B_4 \text{ROA}_t + B_5 \text{Lev}_t + e \]

النموذج الثالث: ويتم على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للدراسة، وذلك كما يلي:

\[ \text{ROA}_t = a_0 + B_1 \text{Cons}_t + B_2 \text{Cons} \times \text{Divd}_t + B_3 \text{Soc paid}_{t-1} + B_4 \text{Size}_t + B_5 \text{ROA}_{t-1} + B_6 \text{Lev}_t + e \]

ويمكن صياغة نماذج البحث بالشكل التالي:

شكل رقم (1)
يمكن تقسيم متغيرات الدراسة وفق فروض الدراسة إلى:

1- المتغير المستقل:

 assistant.етсяي ظلوي المواقسي (Cons)، ويتم قياسه كما يلي باستخدام مقياس القيمة السوقية إلى القيمة النقدية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة. كمؤشر عام لمستوى التحصّن الكلي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، وكما كانت القيمة السوقية إلى القيمة النقدية لحقوق المساهمين يقل مستوى التحصّن المواقسي والعكس صحيح (Baller et al., 2008). ويتضح أنه كمَا زادت القيمة على الوحدة الصحيحة يخفّض مستوى التحصّن المواقسي.

2- المتغير الوسيطان:

1/1- التوزيعات النقدية الحالية (Divd)، وسيتم قياسه بنسبة التوزيعات إلى إجمالي الأصول (Shoorvarzy et al., 2012) and Mousa (2014). وسِيتم وضع نسبة 10% كنسبة حكمية لتعبير عن انخفاض أو ارتفاع مستوى التوزيعات النقدية.


3- المتغير التتابع:

- الربحية المستقبلية (Fut ROA)، ويتم قياسه عن الأداء المالي المستقبلي (Schoorvarzy et al. 2012).

4- المتغيرات الرقابية:

ويتضمن كل من:

1- حجم الشركة (Size)، وبقياس اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول، كما في دراسة (Santoso and Feliana, 2014; Francis et al., 2013).
د/2- ربحية الشركة، وتقارن بصافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول كما في دراسة (2016) Zhai and Wang، وسيتم وضع نسبة 10% كنسبة حكمية للتعبير عن انخفاض أو ارتفاع مستوى ربحية الشركة.

د/3- نسبة الرفع المالي، وتقارن بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي Shoorvarzy et al. (2012) and Mousa الأصول، كما في دراسة (2014) Zhang، وسيتم وضع نسبة 50% كنسبة حكمية للتعبير عن ارتفاع أو انخفاض نسبة الرفع المالي للشركات.

6/4/6- نتائج الإحصاء الوصفي واختبار الفروض:

قام الباحث بإجراء تحليل وصفي لنتائج البحث، واختبار فروض الدراسة وذلك كما يلي:

6/4/1- نتائج الإحصاء الوصفي:

يظهر الجدول رقم (2) وصف لمتغيرات الدراسة وهي مستوى التحوز في الشركات، و معدل التوزيعات النقدية، مستوى الأداء الاجتماعي للشركات، والربحية المستقبلية للشركات، بالإضافة لمتغيرات الرقابية، فعلي Buffer في الدراسة وفي حجم الشركة ومعدل الرفع المالي ونسبة الربحية للأصول، وذلك عن الفترة من 2012 حتى 2016، وذلك كما يلي:


<table>
<thead>
<tr>
<th>الدلاله</th>
<th>الاتجاه السعاعي</th>
<th>المتوسط</th>
<th>بيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى لأنه أكبر من الوحدة، وزيادة الاختلافات في التحفظ عبر الشركات بدرجة كبيرة</td>
<td>2.224</td>
<td>1.549</td>
<td>مستوي التحفظ (Cons)</td>
</tr>
<tr>
<td>مستوي التوزيع النقدي (أثر من 10%) مع عدم وجود اختلافات كبيرة بين الشركات</td>
<td>0.106</td>
<td>0.0704</td>
<td>التوزيع النقدي (Cash dividend)</td>
</tr>
<tr>
<td>مستوي أداء الشركات لأنظمة الم سنوية الاجتماعية متفاوتة بدرجة كبيرة، مع عدم وجود اختلافات بين الشركات</td>
<td>0.0230</td>
<td>0.0118</td>
<td>مستوي أداء الشركات لأنظمة الم سنوية الاجتماعية (Soc paid)</td>
</tr>
<tr>
<td>ارتفاع متوسط حجم الشركات (3 ميتر جنية في المتوسط تقريبا) مع وجود اختلافات بين الشركات</td>
<td>1.460</td>
<td>3.091.856.000</td>
<td>حجم الشركة (Size)</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل الرغب المالي منخفض مع انخفاض الاختلافات بين الشركات</td>
<td>0.2547</td>
<td>0.4363</td>
<td>معدل الرغب المالي (Leverage)</td>
</tr>
<tr>
<td>انخفاض معدل الربحية بين الشركات مع انخفاض الاختلافات بين الاختلافات</td>
<td>0.116</td>
<td>0.093</td>
<td>معدل الربحية (ROA)</td>
</tr>
<tr>
<td>انخفاض متوسط معدل الربحية المستقليه بين الشركات مع انخفاض الاختلافات بين الشركات</td>
<td>0.105</td>
<td>0.088</td>
<td>الربحية المستقلة (Fut ROA)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

كما توضح النتائج بالجدول رقم (2) انخفاض مستوى التوزيعات النقدية للمساهمين بالشركات المصرية خلال فترة الدراسة، وانخفاض مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية أيضا خلال نفس الفترة، ويفسر ذلك انخفاض مستوي ربحية الشركات في تلك الفترة، وارتفاع مستوى التضخم ( خاصة في عام 2016) في تلك الفترة.

أشارت النتائج إلى انخفاض معدل الرفع المالي للشركات في العينة (بمتوسط 0.43٪) ويفسر ذلك بانخفاض تمويل البنوك لبعض الشركات في عينة الدراسة مع انخفاض معدلات ربحيتها وتوافق انخفاض ربحيتها المستقبلية، وارتفاع متوسط معدل الفائدة على الأقراض في البنوك ( خاصة في عامي 2015، 2016 والتي بلغت %11.4 و %13.6 على التوالي) 3, 4.

كما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (حسين، 2015) والتي أوضحت انخفاض مستوى التحفظ المحاسببي مع ارتفاع حجم الشركة (متوسط حجم الشركات 3 مليارات جنية تقريباً من 2012 حتى 2016).

6/4/2020 - نتائج اختبارات الفرض:

1. يعرض البحث في هذه الفرعية نتائج اختبار فرض الدراسة وذلك كما يلي:

- نتيجة اختبار الفرض الأول:

تم صياغة نموذج الانحدار بين مستوى التوزيعات النقدية بالشركات، ومستوى التحفظ بالشركة (باعتبار المتغير المستقل) وكل من حجم الشركة ومعدل الرفع المالي ولمعدل الربحية باعتبارها المتغيرات الوقائية في الدراسة، كما يتضح بالجدول التالي:

---

1. قدر معدل التضخم بـ 14.5٪ في يونيو 2015، وفقاً لموقع البنك المركزي المصري:

http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/Pages/Inflation.aspx

2. وفقاً لموقع البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية:


R.LEND&country
Andersen et al. (1989) نشرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية للمساهمين (قيمة P-value تساوي 0.45). وبالرغم من اختلاف (Mousa and Ratnadi et al. 2013) نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة (2014) إلا أن انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المصرية من 2012 إلى 2016 يفسر الاختلافات في النتائج.

كما اتضح وجود علاقة طردية قوية معنوية بين معدل الربحية ومستوى التوزيعات النقدية للمساهمين (قيمة Beta تساوي 0.756) وقمة P-value تساوي 0.347، وبيما يؤكد على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية خلال فترة الدراسة.

وبناء على ما سبق، لم يتضح وجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية للمساهمين (نتيجة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية)، فيما تم دعم صحة الفرض الأول للدراسة (خاصة بالنسبة للعلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وانخفاض التوزيعات النقدية للمساهمين).

ب- اختبار الفرض الثاني:

إذا أن الدراسة لم تتيح نموذج الانحدار بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وكل من مستوى التحفظ بالشركة والعلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات، وكل...
من حجم الشركة و معدل الربح المالي و معدل النموية باعتبارها المتغيرات الرقمية في
الدراسة ، كما يتضح بالجدول التالي:

جدول (4)

نموذج الانحدار بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، وكل من مستوى التحفظ بالشركة
والعلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات، والمتغيرات الرقمية الأخرى في الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>نوع العلاقة</th>
<th>P-value</th>
<th>الجذر النائب و المتغيرات المنشأة</th>
<th>النموذج</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عكسية غير معنوية</td>
<td>0.004</td>
<td>0.083</td>
<td>الجذر النائب (Conserv)</td>
</tr>
<tr>
<td>طرديا غير معنوية</td>
<td>0.548</td>
<td>-0.001</td>
<td>مستوى التحفظ المحاسب (Size)</td>
</tr>
<tr>
<td>عكسية معنوية</td>
<td>0.019</td>
<td>0.113</td>
<td>العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات (Cons, Divd.)</td>
</tr>
<tr>
<td>عكسية غير معنوية</td>
<td>0.015</td>
<td>-0.003</td>
<td>شكل الشركة (Size, Leverage)</td>
</tr>
<tr>
<td>طرديا غير معنوية</td>
<td>0.466</td>
<td>0.006</td>
<td>معدل الربح المالي (ROA)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم الشركة و مستوي
أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، ويسفر ذلك عن نتائج مستوي أداء
الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية بعيون الدراسة (قيمة P-value تساوي 0.05) - و
قيمة مما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية
غير معنوية بين العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات ، مستوي أداء الشركات
P-value 19 - و قيمة Beta (Pyo and Lee تساوي 2013. ) . بما يختلف مع (2013)
والتي أشارت لوجود علاقة
طردية معنوية بين التحفظ مستوي أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية. وبالرغم
من عدم معنوية هذه العلاقة إلا أنها أكثر معنوية من علاقة التحفظ المحاسبي بمستوى
أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية (قيمة P-value تساوي 0.01). مما يشير إلى إمكانية وجود آثار لسياسة التحفظ المحاسبي
(عند استخدامها) على التوزيعات للمساهمين ( وبالتالي خفضها) و توافر موارد مالية

(548)
للقيام بإداء أنظمة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبناءً على ما سبق، فإن نتائج
الدراسة دعمت بصورة جزئية الفرض الثاني.

والانتكاح بالبحث مع دراسة (Francis, et al. 2013) بالنسبة للعلاقة بين
tحفيز المحاسب، مستوي أداء الشركات لأنظمة المسؤولية الاجتماعية. يرى الباحث أن
انخفاض مستوي التحفيز المحاسب للشركات المصرية وانخفاض مستوي أداء الأنشطة
الاجتماعية للشركات أثر على عدم معنوية هذه العلاقة.

ج- اختيار الفرض الثالث ورابع للدراسة:

تم صياغة نموذج الانحدار بين الربحية المستقبلية للشركات، و كل من العلاقة
المشتركة بين التحفيز والتوزيعات ومستوي أداء الشركات لأنظمة المسؤولية الاجتماعية
( باعتبارها المتغيرات المستقلة )، و كل من حجم الشركة و معدل الرفع المالي و معدل
الربحية باعتبارها المتغيرات الرقابية في الدراسة، كما يتضح بالجدول التالي:

جدول (5)

<table>
<thead>
<tr>
<th>نوع العلاقة</th>
<th>P-value</th>
<th>الجزء الثابت</th>
<th>المتغيرات المستقلة</th>
<th>النموذج</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>علاقة طردية معنية</td>
<td>0.059</td>
<td>1.59</td>
<td>Beta</td>
<td>الميزانية الرقابية</td>
</tr>
<tr>
<td>علاقة طردية غير معنية</td>
<td>0.001</td>
<td>0.89</td>
<td>Cons * Divd,</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>علاقة عكسية معنية</td>
<td>0.396</td>
<td>0.89</td>
<td>Soc paid,</td>
<td>نموذج الحاجة للشركات لأنظمة المسؤولية الاجتماعية</td>
</tr>
<tr>
<td>علاقة عكسية غير معنية</td>
<td>0.105</td>
<td>-0.06</td>
<td>Size,</td>
<td>حجم الشركة</td>
</tr>
<tr>
<td>علاقة طردية معنية</td>
<td>0.336</td>
<td>-0.22</td>
<td>Leverage,</td>
<td>معدل الرفع المالي</td>
</tr>
<tr>
<td>علاقة طردية معنية</td>
<td>0.000</td>
<td>0.632</td>
<td>ROA,</td>
<td>معدل الربحية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك بين التحفيز
والتوزيعات والربحية المستقبلية في الشركات (قيمة Beta تساوي 0.89)، و قيمة
P- 0.059. كما اتضح وجود علاقة طردية معنوية بين معدل الربحية لسنة value


الحالية والمستقبلية (قيمة P-value تساوي 0.000) وقيمة Beta تساوي 65.2. و قيمة P-value
الشركة و معدل الرفع المالي مع الربحية المستقبلية للشركات (قيم 396، 105، 96، 105). و 660. على التوالي). ويمكن للباحث تفسير هذه النتائج بأن
استخدام التحظف المحاسبى و انخفاض التوزيعات ينقل الأرباح من الفترة الحالية للفترات
المستقبلية ، بما يؤدي لوجود علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك للتحظف
وتوزيعات على الربحية المستقبلية للشركات ، بما يدعم قبول الفرض الثالث
للدراسة. بينما لم تدعم نتائج الدراسة الفرض الرابع الخاص بالعلاقة بين مستوي أداء
الشركات لأنظمة المسؤولية الاجتماعية، والربحية المستقبلية لتلك الشركات. ويمكن
للباحث تفسير ذلك بانخفاض مستوى الأداء الاجتماعي للشركات المصرية من
حتى 2012 (متوسط الأداء الاجتماعي لتلك الشركات 118.0).

والنسبة لـ Ahmed and Duellman (2011) وتفق نتائج الدراسة مع دراسة (2014)
لللاقة الطردية بين التحظف المحاسبى و الربحية المستقبلية للشركات ، بينما لا تتفق مع
نتائج دراسة Santoso dan Feliana (2014) بالنسبة للعلاقة الطردية بين مستوي
أداء الشركات لأنظمة المسؤولية الاجتماعية، والربحية المستقبلية للشركات. ويرى
الباحث أن أثر التحظف المحاسبى مع تخفيض التوزيعات سيكون أقوى تأثيراً على الأداء
المالي المستقبلي للشركات (معبر عنه بالربحية المستقبلية للشركات) بالمقارنة مع
مستوى أداء الشركات لأنظمة المسؤولية الاجتماعية خاصة في بيئة التقرير المالي
المصرية.

- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقتطحة.

يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وأهم مجالات البحث المقتطحة كما
يلي:

- 2/5 - نتائج البحث:

يمكن بلويرة أهم نتائج البحث كما يلي:

- فيما يتعلق بمستوى التحظف المحاسبى في الشركات المصرية، أشارت النتائج
الإحصائية إلى انخفاض مستوى التحظف المحاسبى للشركات المسجلة في بورصة
الأوراق المالية المصرية 2012 حتى 2016، بما يفسر بتطبيق تلك الشركات
لمعايير المحاسبة المصرية (المتوافقة مع المعايير الدولية) خاصة بعد تعديل
المعايير المصرية في يوليو 2015، وتتفاعل الشركات المصرية مع الأزمات المالية منذ عام 2012.

كما أوضح النتائج الإحصائية انخفاض مستوى التوزيعات النقدية بالشركات المصرية، وانخفاض مستوى أداء تلك الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وفرض ذلك انخفاض مستوى ربحية الشركات في تلك الفترة، وارتفاع مستوى التضخم (خاصة في عام 2012). وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود علاقة طردي قوية بين معدل الربحية ومستوى التوزيعات النقدية للمساهمين. ولم تدعم النتائج الإحصائية وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفيظ المحاسبي والتوزيعات النقدية للمساهمين، وفرض ذلك انخفاض مستوى التحفيظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المصرية من 2012 إلى 2016، بما لم يدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

بالنسبة لمستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين العلاقة المشتركة بين التحفيظ والتوزيعات، ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية. وبالرغم من عدم معنويية هذه العلاقة إلا أنها أكثر معنوي من علاقة التحفيظ المحاسبي بمستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، بما يؤدي إلى إمكانية وجود أثر لسياسة التحفيظ المحاسبي (عند استخدامها) على التوزيعات (وبالتالي خفضها) وتوفير موارد مالية للقيام بالأنشطة والإنفاق على أداء الأنشطة الاجتماعية، بما دعم بصورة جزئية الفرض الثاني.

بالنسبة للربحية المستقبلية للشركات، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك بين التحفيظ والتوزيعات، والربحية المستقبلية في الشركات، ووجود علاقة طردية معنوية بين معدل الربحية لسنوات الحالية والمستقبلية، ويمكن للباحث تقدير هذه النتائج بأن استخدام التحفيظ المحاسبي وانخفاض التوزيعات ينقل الأرباح من الفترة الحالية لفترات المستقبلية، بما يؤدي لوجود علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك للتحفيظ والتوزيعات، على الربحية المستقبلية لتلك الشركات، بما يدعم قبول الفرض الثالث للدراسة. بينما لم تدعم نتائج الدراسة الفرض الرابع الخاص بالعلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات.
والربحية المستقبلية للشركات، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الأداء الاجتماعي للشركات المصرية من 2012 حتى 2016.

٦/٥/٢ التوصيات:

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

- أهمية إلغاء هيئة الرقابة المالية للشركات بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي النقدي، والرقابة على الإفصاحات الوصفية عن مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية. حتي لا يتحول أداء الشركات لأنشطتها الاجتماعية إلى أداء صوري غير حقيقي لا يؤثر في سلوك متخذي القرارات وإصحاب المصالح بالشركات.

- تفعيل دور هيئة الرقابة المالية في زيادة وعي المستثمرين بأبعاد الإفصاح الاجتماعي للشركات الكمي والثنائي وتأثيراتها على الأداء المالي المستقبلي للشركات.

- إعداد مؤشر للإفصاح الاجتماعي النقدي للشركات بما يحقق زياًة الاتفاق الاجتماعي لتلك الشركات، ويدعم تقييم استثماراً أفضل للشركات ذو توجه نسبي والاجتماعي المتميز.

- أهمية زيادة وعي الشركات باستخدام سياسات متحفظة للتوزيعات، وأنشأ على تحسين الأداء المالي للشركات والأداء الاجتماعي للشركات في المستقبل.

- ضرورة اهتمام مقررات المحاسبة في مرحلة الدراسات العليا بدراسة علاقة أبعاد الإفصاح الاجتماعي وأنواعه مع الأداء المالي المستقبلي للشركات.

٦/٥/٣ مجالات البحث المقرحة:

بناء على نتائج البحث، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساس لبحوث مستقبلية، ومن أهمها:

- تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات التقديمة وجوانب الأداء الاجتماعي في صناعتي البنوك والتأمين.

- دراسة مقارنة لأثر الإفصاح الكمي والوصفي لأداء الشركات لأنشطتها المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي للشركات.

- تحليل علاقة طبيعة الشركات (عائليه أو غير عائليه) على الأداء المالي والاجتماعي للشركات.
- أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي والأداء المالي المستقبلي للشركات.
- أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على الإفصاح الوصفي والكمي عن الأداء الاجتماعي للشركات.
- تحليل العلاقة بين التوزيعات النقدية للمساهمين والأداء الاجتماعي والمالي المستقبلي للشركات.
- دور التدفقات النقدية التشغيلية في تحسين الأداء الاجتماعي للشركات.

المراجع

ا- المراجع باللغة العربية

الموقع الرسمي للبنك المصري:
http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/Pages/Inflation.aspx
الموقع الرسمي للبنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية:

- حسن، علاء على أحمد، 2015، تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وإنعكاساتها على الأداء المالي والناشئي للشركات المدرجة بسوق المال المصري (دراسة تطبيقية)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة-قسم المحاسبة والمراجعة- جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو 2015، 317-320.
- عبدالمجيد، حميدة محمد، 2014، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الثاني، ص 174-139.


<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم الشركة</th>
<th>فئة القطاع الذي تنتمي له الشركة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العربية للأسمدة</td>
<td>قطاع التخمير ومعدات النترشيد</td>
</tr>
<tr>
<td>استمانت بورونديا الفراطنية</td>
<td>قطاع التخمير ومعدات النترشيد</td>
</tr>
<tr>
<td>الإسكندرية للأسمدة</td>
<td>قطاع التخمير ومعدات النترشيد</td>
</tr>
<tr>
<td>استمانت سيهان</td>
<td>قطاع التخمير ومعدات النترشيد</td>
</tr>
<tr>
<td>أساتفس للأسمنت</td>
<td>قطاع التخمير ومعدات النترشيد</td>
</tr>
<tr>
<td>علوج الوادي للأسمنت</td>
<td>قطاع التخمير ومعدات النترشيد</td>
</tr>
<tr>
<td>أوفيير للأسمدة</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>سيدي إبراهيم الكيمياءات</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر لصناعة الكيمياءات</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركة المتحدة والصناعية المصرية</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>كفر الزيات للمبيدات</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>كيما للصناعات الكيميائية</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>مطاحن ومصانع الكهرباء</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>شقق القاهرة</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>مطاحن شرق الدلتا</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>مطاحن مصر العليا</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>أوراسكوم للإتصالات</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>مونينتر</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>المصرية للإتصالات</td>
<td>قطاع الكيمياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>السايس من الدربان والمنشأة - موبيل</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموعة صناعات الطاقة</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر المجتمع للأسكان والتعاون</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>عادار جروب</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>النيابة للاستثمار العقارية</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعة المنتجة للطاقة</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>السعودية</td>
<td>قطاع الديزل</td>
</tr>
<tr>
<td>حديد عز</td>
<td>قطاع الاستوديو الكهربائي</td>
</tr>
<tr>
<td>المصانع السائبة</td>
<td>قطاع المستقبل الشخصية</td>
</tr>
<tr>
<td>الأسكندرية fermentation (مك)</td>
<td>قطاع المستقبل الشخصية</td>
</tr>
<tr>
<td>السلوؤوس الشرقيون</td>
<td>قطاع المستقبل الشخصية</td>
</tr>
<tr>
<td>القداء للاستثمار الخاص والسياسي</td>
<td>قطاع المستقبل الشخصية</td>
</tr>
</tbody>
</table>